

منوعات

MEDIA

البرازيل وماسك

تصاعد التوتر بين البرازيل وإمبراطورية أعمال إيلون ماسك بعدما هددت هيئة تنظيم الاتصالات في البلاد باستهداف شركته ستارلينك التي تقدم خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، وذلك بعد ساعات من تأييد المحكمة العليا قراراً للجدل بحظر منصة التواصل الاجتماعي «إكس» في البلاد. وعبر الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا

سيلفا عن دعمه لقرار قاضي المحكمة العليا ألكسندر دي موراييس تعليق المنصة. وخلص القاضي إلى أن موقع إكس سمح بنشر رسائل كراهية وأكاذيب حول نظام التصويت الإلكتروني في البرازيل، ما قوض الديمقراطية. وقال لولا، في مقابلة مع شبكة «سي أن أن البرازيل»، نشرت الاثنين: «ربما أعطى القضاء البرازيلي إشارة مهمة إلى أن العالم ليس ملزماً

بتحمل أيديولوجية ماسك اليمينية المتطرفة بمجرد أنه ثري». وبدأ على خطوة سابقة اتخذها القاضي بتجميد حسابات «ستارلينك» لاستخدامها المحتمل في سداد غرامات على «إكس»، أشار ماسك في منشور على المنصة إلى أنه سيسعى إلى الاستيلاء على أصول برازيلية، لكنه لم يذكر كيف. ووجدت شركة ستارلينك نفسها مجدداً في صراع

مع السلطات البرازيلية بسبب رفض الشركة الامتثال لأمر القاضي موراييس لجميع مقدمي خدمة الإنترنت بحجب منصة إكس محلياً. وصرح مسؤول كبير في وكالة تنظيم الاتصالات الوطنية «أناتل» بأن العقوبات التي تستهدف شركة ستارلينك بسبب عدم الامتثال قد تشمل إلغاء ترخيص عملها. (رويترز)

قناة الحرة تستغني عن 160 موظفاً في مكاتبها

أبلغت قناة الحرة الأميركية الناطقة بالعربية، 160 من موظفيها في واشنطن وبغداد وبيروت وغيرها من العواصم، الاستغناء عن خدماتهم في أكبر صرف جماعي تعرفه المحطة

بيروت. رينا الجمال

أعلنت قناة الحرة الأميركية الناطقة بالعربية، بعد ظهر الاثنين، صرف 160 موظفاً من مختلف مكاتبها، أي إجمالي 21% من موظفيها، في إطار ما سمته «إعادة هيكلة شبكة الشرق الأوسط للإرسال، وعملية إصلاح شاملة».

ومن أبرز الخطوات التي اتخذتها الشبكة لتخفيض عدد موظفيها، وبالتالي مصاريفها، كان إقفال قناة الحرة عراق وصرف كل العاملين فيها، وهي القناة التي بدأ بثها في يوليو/تموز 2004، بعد أشهر قليلة من إطلاق بث قناة الحرة نفسها، وبعد عام تقريباً من الاجتياح الأميركي للعراق. ونشر الرئيس التنفيذي بالوكالة لـ«شبكة الشرق الأوسط للإرسال» (MBN)، وهي الشبكة التي تنحوي تحتها قناة الحرة جيفري غدمن، رسالة على الموقع الإلكتروني للمحطة، أوضح فيها أن هذا القرار جاء إثر «تخفيضات الميزانية التي أقرها مجلس الشيوخ (الأميركي) وقضت تقليص مصاريف الشركة بنحو 20 مليون دولار... وتشكل رواتب ومزايا الموظفين أكثر من 70% من مصاريف المؤسسة».

وأوضح غدمن، في رسالته نفسها، أبرز التغييرات التي اشتملت عليها إعادة الهيكلة، وأبرزها «تركيبية أخف في سبرينغفيلد، ولاية فرجينيا. المقر العام لـ MBN... تقليص الحضور الخليل عبر المكاتب في المنطقة لصالح حضور مرين وريادي على الأرض يجعلنا أكثر حيوية وتركيزاً، وزيادة في عدد مراسلي الوسائط المتعددة». كما أشار إلى اتجاه الشبكة للاستعانة بمزيد «من الصحفيين الذين يمكنهم التصوير والإنتاج والتحرير وإعداد التقارير لجميع منصات الشبكة»، ولفت إلى تركيز القناة في المرحلة المقبلة على العمل مع «المؤثرين الذين يشكلون ويقودون التغيير الديمقراطي». وعلم «العربي الجديد» أن الموارد البشرية أرسلت قبل أسابيع إلى الموظفين رسالة تتضمن عرضاً لهم قبل صدور قرار الصرف. وجاء في الرسالة «يسرنا أن نعلن أنه اعتباراً من اليوم، ستكون هناك تسويات متاحة للخروج من المؤسسة

تعقيدات للموظفين الذين لم يحصلوا على أوراق إقامتهم الدائمة

الذين قضوا عشر سنوات في القناة، بالإضافة إلى رصيد إجازاتهم السنوية. ■ تعويض قيمته 30 ألف دولار للموظفين الذين قضوا خمس عشرة سنة أو أكثر في القناة، بالإضافة إلى رصيد إجازاتهم السنوية. ■ تعويض نسبي للموظفين الذين خدموا



«الحرّة»، حوار أحمد الجليلي في بغداد عام 2008 (Getty)

لا أكثر من خمس سنوات، وأقل من عشر سنوات. وكانت الأشهر السابقة قد شهدت صرفاً لعدد من المدراء في قناة الحرة بينهم نائب الرئيس مدير القطاع الإداري، ونائب الرئيس مدير البرامج، ومدير الموارد البشرية، ومدير الأمن إلى جانب عدد من الموظفين من مختلف الأقسام. ويفتح هذا التسريح الجماعي للموظفين، الباب أمام تعقيدات قانونية في الولايات المتحدة، خصوصاً بالنسبة للموظفين الذين لم يحصلوا على أوراق إقامتهم الدائمة في البلاد أو حتى على تصريح عمل خارج المؤسسة، ما قد يجعلهم عرضة للترحيل مع عائلاتهم، أو بمنعهم من الحصول على أي فرصة عمل ومصدر دخل دائم في الولايات المتحدة، وبعبارة عن واشنطن، تعيش مكاتب عدة أزمة نهائية غير واضحة حتى الساعة. ففي مكتب القناة في بيروت قال أكثر من مصدر لـ«العربي الجديد»، إن «إعادة الهيكلة شملت جميع المكاتب، وضمنها العاصمة اللبنانية بيروت، إذ خضعت كل الأقسام للمراجعة، وألغى قسم تقنية المعلومات، مع تغييرات في طريقة العمل والتغطيات الميدانية للمراسلين». وأشار هؤلاء إلى أن «التسريح شمل 13 صحافياً وعمالاً في لبنان، ليتبقى تقريباً نحو 14 صحافياً في المكتب بينهم ثلاثة مراسلين، وثلاثة مصورين من أصل سبعة للبرامج والإنتاج، بينما سيعتمد المراسلون على أنفسهم في تصوير وإعداد تقاريرهم». ولم يتلغ الموظفون الأسباب التي دفعت الشركة إلى تسريحهم، لكن القرار شمل موظفين يتقاضون رواتب عالية واقتربوا من سن التقاعد، إلى جانب عمال أقلت الأقسام التي يعملون فيها. وقالت المصادر لـ«العربي الجديد» إنهم تبلموا «قرار الفصل كإفراد يوم الاثنين، لكن منذ نحو أربعة أشهر ومع تعيين غدمن رئيساً تنفيذياً بالوكالة للشبكة، بدأ الإعلان عن تغييرات سنطراً في إطار إعادة الهيكلة وعملية الإصلاح الشاملة، من دون ذكر الأسماء والمواقع التي سيتم فصلها وإلغائها، وقد بدأت أول موجة تسريح في شهر يوليو/تموز الماضي، ثم في أغسطس/آب الماضي، وصولاً إلى التسريح الكبير في سبتمبر».

منصات التدقيق، بالأخبار: تحالف في وجه التضليل

الرباط. حمزة الزباني

بالتزامن مع أي حديث سياسي أو أممي أو كارثة طبيعية كبرى، عادة ما يشهد العالم انفجاراً غير مسبوق في كمية المعلومات المتدفقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ويصبح التدقيق في المعلومات وتحري الحقيقة من الأمور الحيوية، خاصة في أوقات الأزمات والحروب. ومع تصاعد وتيرة الجرائم الإسرائيلية في غزة وجنوب لبنان، برزت الحاجة الملحة لتدقيق المعلومات والتحقق من صحتها، في ظل انتشار الأخبار المضللة والمعلومات المغلوطة التي تهدف إلى التأثير على الرأي العام وتوجيهه بطرق مفرضة.

تشير الأبحاث إلى أن الحروب والصراعات تمثل بيئة خصبة لانتشار الأخبار الكاذبة والشائعات، إذ يستغل البعض تلك الأوضاع لترميز أجنداتهم وتوجيه رسائلهم. وفي هذه السياقات، يُعتبر التدقيق في المعلومات أمراً بالغ الأهمية لضمان تقديم صورة حقيقية ودقيقة عن الواقع. تأتي هذه المسؤولية على عاتق منصات التدقيق، مثل «مسبار» و«تحقق» و«صواب»، التي تتعاون بشكل فعال لكشف الحقائق والتحقق من الادعاءات المتداولة عبر وسائل الإعلام المختلفة. ونشر موقع «مسبار» أخيراً دراسة أنجزها بالتعاون مع منصتي تحقق، وصرّح: «تظهر تعقيد مشكلة التضليل الإعلامي والأساليب المستخدمة في نشره. وشملت الدراسة مجموعة من الأساليب التي يعتمد عليها المضللون، محاولة فهم دوافع العمل على نشر أخبار كاذبة.



مدينة غزة، أكتوبر 2023 (محمود الهمص/فرانس برس)

لعبت منصات التدقيق دوراً حاسماً خلال الحرب على غزة

وفي الاستنتاج الأولي رأت المنصات الثلاث أن دوافع التضليل تعدّ عنصراً أساسياً لفهم كيفية استخدام المعلومات الكاذبة لتحقيق أهداف محددة، سواء كانت سياسية، نفسية، أو اجتماعية. وركزت على دراسة دوافع التضليل خلال الفترة الممتدة من 1 يونيو/حزيران إلى 31 يوليو/تموز 2024، فكان التعاليف بالعواطف في المقدمة، يليه إخفاء

كشفت عدد من الأخبار الكاذبة والصور والفيديوهات المفبركة، التي كانت تهدف إلى تشويه الصورة وتزييف الحقائق. باستخدام أدوات التحليل الرقمي والتقنيات المتقدمة، قامت هذه المنصات بالتحقق من مصادر المواد الإعلامية، وتحديد مدى صحتها ومصداقيتها. على سبيل المثال، قامت منصة «مسبار» بتفكيك العديد من الروايات الكاذبة التي تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي بشأن حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة في غزة، وكشفت عن الاستخدام المتعمد لصور قديمة أو معدلة لإثارة الرأي العام. كما ساهمت منصة «تحقق» في فضح الفيديوهات المفبركة التي كانت تهدف إلى إثارة الخوف والذعر بين الناس، وذلك من خلال استخدام تقنيات التحقق من البيانات وتحليل المحتوى الرقمي. وأشارت «مسبار» في تقريرها إلى أن التعاون بين منصات التدقيق لا يقتصر فقط على تبادل المعلومات، بل يتجاوز ذلك إلى تبادل الخبرات والتقنيات والممارسات الفضلى في مجال تدقيق المعلومات. هذا التعاون يعزز من قدرة هذه المنصات على مواجهة الأخبار الكاذبة بسرعة وفعالية أكبر، ما يساهم في توفير بيئة إعلامية أكثر أماناً ودقة للمستهلكين. في هذا السياق، يجتمع مدققو الحقائق من مختلف المنصات في ورش عمل وندوات تدريبية تهدف إلى تبادل المعرفة وتعزيز مهارات التدقيق. ومن خلال العمل الجماعي، تتسنى لهذه المنصات الاستفادة من التجارب المختلفة والخبرات المتراكمة، مما يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة التضليل الإعلامي.

